## البحرين تصدر منتجات نفطية بقيمة 12 مليار دولار

# برميل النفط البحريني ينخفض إلى نحو 35 دولار

■ المنامة - عباس المغني

□ انخفض سعر النفط الخام العربي المتوسط (البحريني) إلى نحو 35 دولاراً وهو أدنى مستوى له منذ مطلع العام 2005، ليخسر أكثر من 100 دولار بنسبة 74 في المئة مقارنة بأعلى سعر حققه في يوليو/ تموز الماضي عندما سجل رقماً قياسياً في تاريخه بلغ 135 دولاراً للبرميل.

41 مليون برميل صادرات البحرين من حقل أبوسعفة في 9 شهور

وكان سعر برميل النفط البحريني الخام واصل صعوده من 80 دولاراً بداية العام إلى 100 دولار في منتصف شهر إبريل/ نيسان، وواصل صعوده إلى 137 دولار في 11 يوليو/ تموز، ثم بدأ بالانخفاض حتى وصل يوم أمس إلى نحو 37 دولاراً.

وتبلغ صادرات البحرين من النفط الخام نحو 150 ألف برميل يومياً، تستخرج من حقل أبوسعفة، وهو حقل مشترك بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، تبلغ طاقته الإنتاجية 300 ألف برميل يومياً، لكل واحد منهما 50 في المئة، وتقوم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) بعملية الإنتاج والبيع والتوزيع.

وبلغت صادرات البحرين من المنتجات النفطية بحسب تقرير لمصرف البحرين المركزي نحو 4.4 مليارات دينار (12 مليار دولار) خلال التسعة شهور الأولى من العام الجاري يناير/ كانون الثاني – ديسمبر/ كانون الأول.

ودعا اقتصاديون إلى ترجمة هذا الفوائض المالية إلى خطوات عملية يمكن أن تؤدي إلى بناء بنية تحتية قوية جذب المزيد من المستثمرين الأجانب وتوفير الفرص الاستثمارية المناسبة وتكوين اقتصاد قوي يعتمد على التنوع في مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على قطاع النفط الذي بدايتهاوى.

وبحسب الإحصائيات النفطية التي تصدرها الهيئة الوطنية للنفط والغاز بالبحرين، بلغت صادرات البحرين من صادرات المشتقات النفطية حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري نحو 62.5 مليون برميل كما بلغ المعدل اليومي للصادرات 229.246 برميلا بالمقارنة مع 249.483 برميلاً خلال الفترة نفسها من العام الماضي أي بانخفاض نسبته 8 في المئة وتعود أسباب الانخفاض إلى الطلب المتزايد على هذه المشتقات محلياً أي بسبب زيادة المبيعات المحلية.

أما المبيعات المحلية من المنتجات البترولية للفترة من يناير حتى سبتمبر 2008 فبلغت 6.8 ملايين برميل بمعدل يومي قدره 24.648 برميلاً مقارنة مع 6.2 مليون برميل للفترة نفسها من عام 2007 أي بزيادة قدرها 547 ألف برميل وتعادل 9.3 في المئة.

وحققت مصفاة التكرير مستوى إنتاج جيد، حيث بلغ المعدل اليومي في حدود 271 ألف برميل بالمقارنة مع الطاقة التكريرية البائعة 250 ألف برميل حيث زادت الكمية بمقدار 21 ألف برميل في اليوم وهي تعادل ما نسبته 4.8 في المئة.

وبحسب التقرير زادت صادرات حقل أبوسعفة زادت بنسبة 2.5 في المئة خلال الفترة المذكورة بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت 41.461 مليون برميل بالمقارنة مع 40.454 مليون برميل بزيادة مليون برميل وكان ذلك نتيجة الطلب العالمي المتزايد على إنتاج هذا الحقل.

وبلغ إنتاج حفل البحرين من النفط 8.99 مليون برميل بمعدل يومي 32.8 برميل أي بانخفاض قدره 5.4 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي وهذا الانخفاض طبيعي واعتيادي بسبب تقادم حقل البحرين الذي هو أقدم حقل نفطي في دول مجلس التعاون الخليجي والذي تم اكتشافه في عام 1932 وتسعى الهيئة للمحافظة على إنتاج هذا الحقل وتعمل على استخدام الغاز لحقن الآبار من أجل استمرارية الإنتاج والعمل جار من أجل ترسية العطاءات الهادف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للحقل.

## في أدنى مستوى له في 4 أعوام

# الخام الأميركي يقترب من 40 دولاراً للبرميل

■ سنغافورة - رويترز

□ اقتربت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام من 40 دولاراً للبرميل بعد ما لامست 42 دولاراً في التعاملات الأسيوية أمس (الجمعة) قرب أدنى مستويات لها في 4 أعوام، واتجهت الأنظار إلى الحد النفسي المهم 40 دولاراً مع تفاقم التباطؤ الاقتصادي العالمي لينال من الطلب على النفط.

وفقدت الأسعار نحو 20 في المئة أو حوالي 11 دولاراً من مستواها عند التسوية منذ أسبوع في أعقاب نشر مؤشرات اقتصادية أميركية ضعيفة وجاءت مبيعات تجزئة ضعيفة وبيانات عن أعلى طلبات لإعانات البطالة منذ 26 عاماً لتزيد الضغط على الأسعار.

وزاد الخام الأميركي الخفيف للعقود تسليم يناير/ كانون الثاني 29 سنتاً إلي 43.96 دولاراً للبرميل.

وكان الخام الأميركي هوى سعره أكثر من 6 في المئة عند التسوية في بورصة نايمكس يوم الخميس إلى 43.67 دولاراً للبرميل أدنى مستوى له منذ 5 يناير/ كانون الثاني العام 2005. وارتفع خام القياس الأوروبي مزيج برنت سنتين اثنين إلي 42.30 دولاراً للبرميل.

وقال مدير الاستثمار في مؤسسة استماكس تيتسو ايموري: «إن سعر 40 دولاراً حد نفسي مهم».

وقد شهدنا أول مرة 40 دولاراً في العام 2004 ومنذ ذلك الحين تسارعت خطى الأسعار. ولم نعرف بعد ما هو القاع الذي ستستقر عنده الأسعار.

تفاقم التباطؤ الاقتصادي يقلل من الطلب على النفط

وقد أظهرت بيانات يوم أمس الأول أن عدد العمال الأميركيين الذين طلبوا إعانات بطالة سجل أعلى مستوى له في 26 عاماً الشهر الماضي وقد يتجه إلى أعلى مع تفاقم الركود الاقتصادي ليضطر مجموعة واسعة من الشركات إلى خفض الوظائف.

وأعلنت شركات أميركية وأوروبية عن مزيد من تخفيضات الوظائف.

وقالت شركة الهاتف الأميركية ايه.تي إند تي إنها ستخفض 12 ألف وظيفة. وقالت صانعة الكيماويات دوبونت إنها تعتزم تسريح 2500 موظف.

وأعلنت شركات تجارة التجزئة الأميركية الكبرى عن مبيعات مخيبة للآمال لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني يوم أمس الأول.

وقال المجلس الدولي لمراكز التسوق التجاري إن المبيعات هبطت 2.7 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي محاولة لإنعاش الاقتصاديات المتداعية خفضت المصارف المركزية الأوروبية أسعار الفائدة يوم أمس الأول.

وخفض المصرف المركزي للسويد أسعار الفائدة 175 نقطة أساس وقلص المصرف المركزي الأوروبي سعر الفائدة الأساسي 75 نقطة أساس وخفض مصرف انجلترا المركزي الفائدة 100 نقطة أساس. ودفع هبوط سعر النفط إلى أدنى مستويات له في 4 أعوام أعضاء أوبك إلى الدعوة إلى اتخاذ إجراءات قوية حينما تجتمع المنظمة في 17 ديسمبر/ كانون الأول في الجزائر.

وقال رئيس أوبك شكيب خليل للتلفزيون الجزائري الحكومي «إنه يجب على منظمة أوبك أن تخفض الإنتاج بمقدار كبير في الاجتماع إذا بقيت الأسعار عند مستوياتها الحالية. غير أن محللين يقولون إنه إذا أجرت أوبك خفضاً آخر للإنتاج – سيكون الثالث هذا العام – فإنه يجب أن يكون خفضاً حاداً حتى يؤثر في الأسعار.

وقال محلل السلع الأولية في مؤسسة إف.إم جلوبال إدوارد مير «إنه يجب على المنتجين في أوبك خفض الإنتاج ما بين 2.5 مليون برميل إلى 3 ملايين حتى يمكنهم التأثير على الأسعار.

وأضاف قوله خفض الإنتاج 1.5 مليون أخرى سيكون إيذاناً بمزيد من الهبوط السعري. وقال إيموري إنه سيتعين خفض الإنتاج مليوني برميل يومياً على الأقل لمنع مزيد من الهبوط لأسعار النفط.

## وكالة الطاقة الدولية تخفض تنبؤها للطلب على النفط 2009

□ خفضت وكالة الطاقة الدولية أمس (الجمعة) تنبؤها للنمو في الطلب العالمي على النفط في العام 2009 وهو أحدث حلقة في سلسلة تعديلات بالنقصان من جراء تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي.

وقالت الوكالة في تقريرها عن سوق النفط على الآجل المتوسط: إنه من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط 220 ألف برميل يومياً في العام 2009. وكان التنبؤ السابق للوكالة بأن ينمو الطلب بمقدار 350 ألف برميل يومياً، وورد في تقرير شهري في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني.

## شركة يابانية تعتزم إنشاء مصفاة تكلف 10 مليارات دولار بالعراق

□ قال مسئول بشركة نيبون أويل اكسبلوريشن اليابانية أمس (الجمعة) إنها تجري محادثات مع الحكومة العراقية بشأن إنشاء مصفاة للنفط تكلف من 5 إلى 10 مليارات دولار واستثمارات في التنقيب عن النفط بالمبلغ نفسه.

وقال المدير التنفيذي والمدير العام بالشركة ريونوسوكي اونوجي لرويترز خلال مؤتمر بشأن الطاقة في بغداد: «قدمنا اقتراحاً ولاتزال المناقشات جارية». والشركة تابعة لمجموعة النفط اليابانية نيبون أويل. وأضاف اونوجي «سيكلف إنشاء المصفاة حوالي من 5 إلى 10 مليارات دولار... ومن المرجح أن تكون الاستثمارات (في التنقيب عن النفط) في النطاق نفسه».

## استمرار الخلافات بشأن عقود النفط الكردية بالعراق

□ استنكر وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني أمس (الجمعة) مجدداً عقود النفط التي وقعتها سلطات أقليم كردستان مع شركات أجنبية ووصفها بأنها مخالفة للقانون فيما يشير إلى أن الخلاف المرير بشأن النفط في المنطقة الشمالية التي تتمتع بحكم شبه ذاتي لايزال بعيداً عن الحل.

وقال الشهرستاني في مؤتمر بشأن الطاقة في بغداد: «إن الحكومة المركزية تجري محادثات جادة مع الحكومة الإقليمية في كردستان بخصوص عدة قضايا غير أن الموقف بشأن العقود التي وقعت من دون موافقة الحكومة المركزية لم يتغير». واعتبر أن تلك العقود لاتتفق مع القانون العراقي. وتصريحات الشهرستاني أحدث علامة على أن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي المدعومة من الولايات المتحدة والمسئولين في اربيل عاصمة كردستان يرفضون التراجع عن مواقفهم إذ يتنافس الطرفان للسيطرة على موارد نفطية كبيرة في الإقليم.

ووقعت حكومة كردستان التي تتمتع بحكم ذاتي فعلي منذ العام 1991 عدة اتفاقات نفطية لكن لايمكنها تصدير الإنتاج من دون موافقة بغداد على استخدام خطوط أنابيب تنقل الخام إلى تركيا.

وبدا من الممكن التوصل إلى حل في نهاية الشهر الماضي عندما أعلنت وزارة النفط التوصل إلى اتفاق مبدئي يسمح بتصدير 100 ألف برميل يومياً من حقل نفط طاوقي الكردستاني حيث تملك شركة «دي.إن.أو» النرويجية حق الامتياز.

## شركة نفطية تغير اسمها وتستثمر في القطاع الزراعي بإفريقيا

□ قالت شركة وايت نايل (النيل الأبيض) للتنقيب عن النفط والغاز أمس (الجمعة) إنها تخطط لتحويل تركيز أعمالها والاستثمار في القطاع الزراعي في إفريقيا إذ إن عملياتها في جنوب السودان لن تبدأ قبل يناير/ كانون الثاني 2011 عندما تجري المنطقة استفتاء بشأن الاستقلال. وأضافت في بيان أنها ستغير اسمها إلى أجريتيرا وتسعى للحصول على موافقة المساهمين. وتابعت الشركة أن الأجواء الاقتصادية الحالية والوضع السياسي في جنوب السودان لا تساعد على استمرار تمويل المرحلة الأولى غير المنتجة من أصول التنقيب عن النفط والغاز.

وقالت «النيل الأبيض» إن الصناعات الزراعية والأعمال الهندسية المرتبطة بها في إفريقيا قوية بما يكفي لإدرار عوائد على الاستثمار حتى في ظل الأجواء الاقتصادية الحالية.

وأضافت أنها ستستثمر في تطوير مشروعات ثبت بالفعل جدوى نموذج أعمالها وفي مجالات تجتذب استثمارات أجنبية كبيرة.

## «أوراسكوم» تفوز بعقد محطة كهرباء بتكلفة 280 مليون دولار

□ قالت شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة أكبر شركة بناء مدرجة في مصر: إنها فازت بعقد لإنشاء محطة للكهرباء في مصر.

وأضافت أن عرضها الذي بلغت قيمته 280 مليون دولار كان الأقل بين 4 عروض من مجموعات دولية لبناء المحطة التي تبلغ طاقتها 1300 ميغاوات وتعمل بالبخار في أبوقير على ساحل البحر المتوسط بشمال البلاد.

## جنوب إفريقيا توقف بناء ثاني محطة نووية لارتفاع التكاليف

□ في ضربة لصناعة الطاقة النووية، أعلنت شركة «إيسكوم» لمرفق الكهرباء في جنوب إفريقيا أمس (الجمعة) أنها رفضت بناء ثاني محطة للطاقة النووية باهظة التكلفة مشيرة إلى «أنها تتطلب استثمارات هائلة».

كانت شركة «أريفا» الفرنسية العملاقة للطاقة النووية ونظيرتها الأميركية «ويستنجاوس» تتنافسان على بناء محطة بمفاعلين حيث كانت ستقدم لشركة «إيسكوم» طاقة إضافية تتراوح بين 3 إلى 3.5 آلاف ميغاوات أو حوالي عُشر طاقتها الحالية.

وقامت شركة تابعة لـ«أريفا» في السابق ببناء أول محطة للطاقة النووية والوحيدة في جنوب إفريقيا في بلدة كوبيبرج بكيب تاون. وقالت «إيسكوم»: إنها أخطرت «أريفا» و«ويستنجهاوس» بأنها «ألغت عملية المشتريات التجارية لاختيار المزايد الأفضل لبناء محطة (نيوكليروان بروجيكت)».

وكان من المقرر أن تكون هذه المحطة هي الأولى من بين حوالي 5 أو 6 محطات نووية كانت تعتزم «إيسكوم» بناءها في إطار برنامج ضخم لزيادة الطاقة الكهربائية بحلول العام 2025.

ويشار إلى أن معظم الطاقة الكهربائية في جنوب إفريقيا يتم الحصول عليها حالياً من خلال حرق الفحم. وكانت الحكومة بعد تعرضها لضغوط من أجل التقليل من الانبعاثات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري قد ألقت بكل ثقلها خلف الطاقة النووية.

## بزود باند

### الفقراء أمام طوفان الأزمة المالية العالمية

□ تتناقل وسائل الإعلام يومياً أخبار تداعيات الأزمة المالية العالمية في مختلف العواصم. لم تعد هناك أي استثناءات فقد ساوت تلك الأزمة، التي اعتبرتها بعض المصادر المالية، أسوأ أزمة مالية عالمية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، بين الدول النامية وتلك المتطورة. لكن الملاحظ، أن الدول المتقدمة اقتصادياً، على المستوى الدولي، والمؤسسات الأكثر غنى على المستوى القطري، هي التي نالت حصة الأسد من تلك التغطيات الإعلامية.

فمقابل السيل المتواصل من الأخبار والتحليلات التي تناولت اقتصاديات الدول الغربية، نادراً ما يصادفنا خبر عن الدول الآسيوية أو الإفريقية الفقيرة ومدى معاناة اقتصادها من ذيول تلك الأزمة.

كذلك الأمر على المستوى القطري، حظت المؤسسات المالية الكبيرة وأصحابها بحصة الأسد مما كشفته الوسائل الإعلامية، في حين تناولت وسائل الإعلام ذاتها، أوضاع مؤسسات التنمية وأحوال المستفيدين منها، وانعكاسات تلك الأزمة على أوضاعهما على نحو محدود وفي نطاق ضيق.

الخطير في الأمر أن توقعات العديد من الخبراء الاقتصاديين، والذين تسربت تحذيراتهم على نحو خجول ومحدود إلى الوسائل الإعلامية، من أمثال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ليون موريروس، أشاروا إلى تلك المسألة بوضوح.

ففي تصريح له نقلته صحيفة «الدستور» (2-12-2008)، يؤكد موريروس قائلا: «إن أخطر تداعيات الأزمة المالية أنها ستؤدي إلى مضاعفة الفقر الذي تعانيه العديد من الدول حول العالم، فضلاً عن أنها ستؤدي إلى تعطل نمو الاقتصاديات الناشئة... وأن الأزمة المالية سوف تقضي بشكل خاص على جهود إفريقيا في مساعيها نحو التنمية، كما سينتج عنها التراجع عن أهداف الألفية بمقدار 7 سنوات إلى الوراء».

يشارك موريروس رأيه هذا، نائب رئيس البنك الدولي وكبير اقتصادييه جوستين لين الذي يؤكد أن «الدول النامية واجهت مشكلات رئيسية خلال العام الماضي مما أدخل عدداً منها في منطقة الخطر اقتصادياً، (ويتوقع) أن يكتوي الفقراء في الدول النامية بصورة أشد من غيرهم بسبب الأزمة المالية العالمية».

ويرى لين في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في الدوحة في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 أن «النمو الاقتصادي في الدول النامية الذي وصل معدله إلى 7.8 في المئة في العامين الماضيين يتوقع أن يتباطأ إلى 4.5 في المئة في العام 2009».

والملفت للنظر فيما ورد في تلك الكلمة اعتباره «مساعدات الدول الغنية للدول النامية التي تصل مئة مليار دولار سنوياً غير كافية بل إنها متواضعة بالنظر إلى تريليونات الدولارات التي تنفقها الدول الغنية على معالجة الأزمة المالية الحالية».

في الاتجاه ذاته حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في اجتماع لرؤساء وكالة الأمم المتحدة عقد في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2008 خصيصاً لمناقشة الأزمة وتداعياتها، وحضره أيضاً رؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أن «الأزمة المالية العالمية تعرض للخطر كل شيء فعلته الأمم المتحدة لمساعدة الفقراء والجوعى في العالم»... وأضاف خلال اجتماع «أن الأزمة الائتمانية التي أذهلت الأسواق في شتى أنحاء العالم ضاعفت من أزمة الغذاء وأزمة الطاقة وأزمة التنمية بأفريقيا». وذهب بان كي مون بعيداً في تشاؤمه إلى درجة قال فيها: إن سلبيات تلك الأزمة قد تصل إلى حد «تصبح فيه الضربة الأخيرة التي لا يستطيع أن ينجو منها كثيرون من أفقر فقراء العالم».

دراسة دولية أخرى صدرت عن «مجموعة البنك الدولي لشئون تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد» تحت عنوان «الصمود أمام العاصفة: استجابات السياسات الاقتصادية للأزمة المالية»، ووزعت أثناء مؤتمر الدوحة تحذيراً من مخاطر الانعكاسات الاجتماعية للأزمة المالية على الدول الفقيرة إذ ترى أن «الأزمة المالية ستتحول إلى انخفاض في الطلب على العمالة في الكثير من البلدان النامية، وإلى انخفاض مستوى الأجور، وارتفاع مستوى البطالة. ولذلك، فهي توصي باعتماد سياسات لمساندة دخل الفقراء العاملين، مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة، وزيادة المعاشات التقاعدية الاجتماعية ورواتب العجز، والمزايا الممنوحة للعاطلين عن العمل، بين جملة توصيات أخرى».

خبير اقتصادي ألماني، وهو نائب رئيس معهد الاقتصاد الدولي، في مدينة كيل الألمانية رولف لانجاهامر يحدد، في حديث له مع موقع «دويتشه فيله»، الآثار السلبية التي يمكن أن تفرزها الأزمة المالية في اقتصاديات الدول النامية في 3 محاور أساسية هي: «انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية، لاسيما تلك المصدرة للمواد الخام، نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وهو ما سينعكس على موازنات الدول النامية وقدراتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمراريتها في دعم الغذاء لسكانها، ووجود مخاوف من أن تؤثر الأزمة على المساعدات التنموية التي تتلقاها الدول الفقيرة من قبل الدول الصناعية، واحتمال تقلص الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ومنح القروض».

خلاصة الأمر أن الدول النامية والفقيرة لم تسلم من طوفان الأزمة المالية العالمية، والحديث عن دول نامية يشمل أيضاً الدول العربية بما فيها تلك النفطية. فالوفرة النقدية المالية أكثر الثروات عرضة لسلبيات تلك الأزمة، فهشاشتها تجعلها عرضة للتبخر السريع أمام أزمة مثل التي تجتاح العالم اليوم.

عبيدلي العبيدلي ubaydli.alubaydli@alwasatnews.com